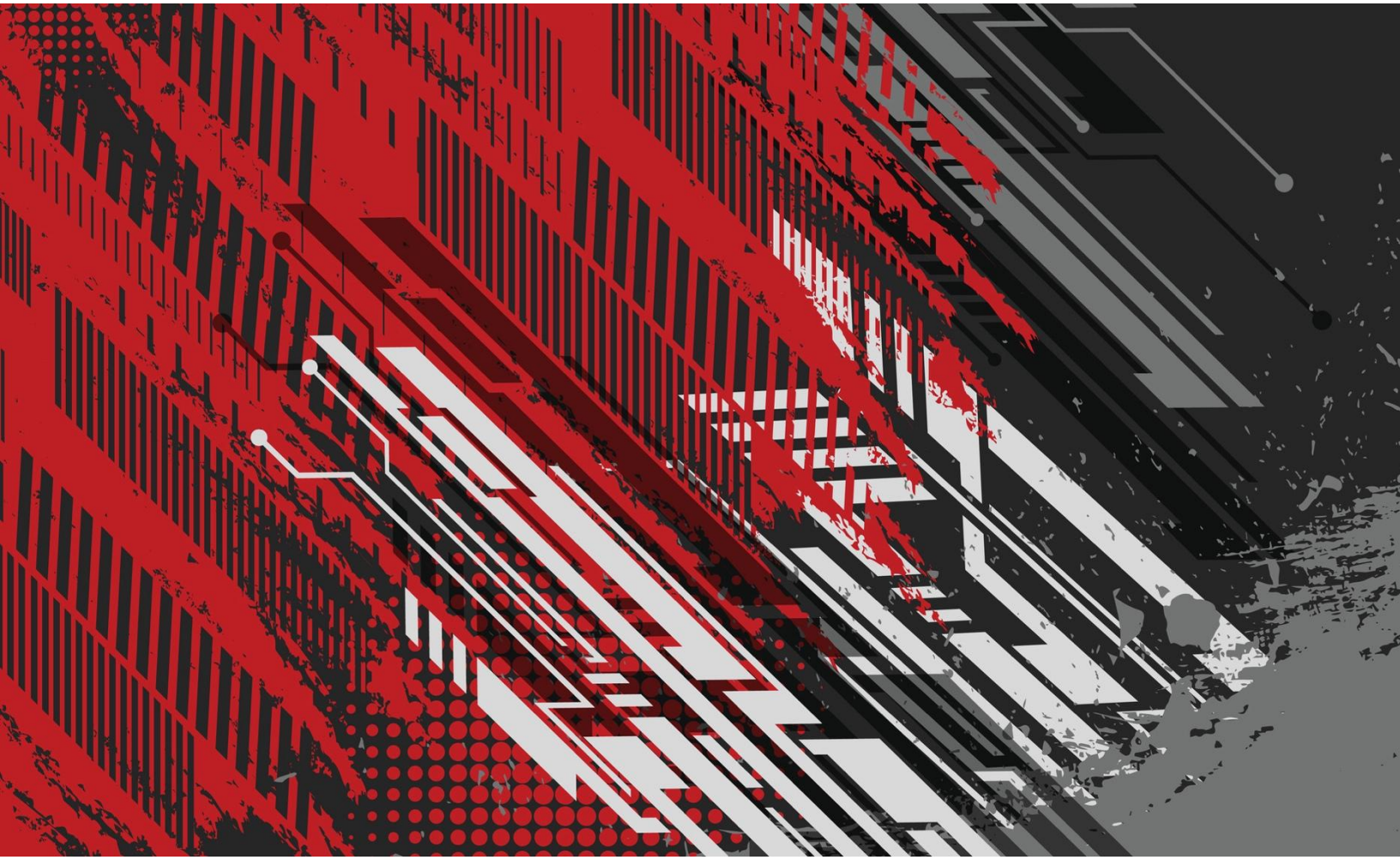
سعر الصرف والرسوم الكمركية: التكيّف المالي المقابل واحتواء الضغوط التضخمية وتعزيز الاستقرار السعري في العراق.

د. مظهر محمد صالح

11 تشرين الأول 2026



حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

سعر الصرف والرسوم الكمركية: التكيّف المالي المقابل واحتواء الضغوط التضخمية وتعزيز الاستقرار السعري في العراق.

تمهيد:

تبحث هذه المقالة في العلاقة التفاعلية بين سعر الصرف والرسوم الكمركية بوصفهما أداتين تؤثران في الكلفة المحلية للسلع المستوردة، وفي انتقال الصدمات الخارجية إلى المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية للدخول النقدية. وتنطلق من فرضية مفادها أن الرسوم الكمركية يمكن أن تؤدي، في ظروف معينة، وظيفة سعرية شبيهة بوظيفة سعر الصرف، من حيث زيادة الكلفة المحلية للاستيراد، وإن اختلفت عنه في طبيعتها الاقتصادية وآلية تأثيرها.

وفي ضوء تعديل سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، تبرز أهمية اعتماد تكيّف مالي مقابل (Countervailing Fiscal Adjustment) يستهدف تخفيف الأعباء السعرية الناجمة عن التكيّف النقدي، من خلال تأجيل تحصيل الرسوم الكمركية أو تخفيضها مؤقتًا على السلع الغذائية الأساسية ومدخلات الإنتاج ذات الأهمية المعيشية والإنتاجية.

وتستند المقالة إلى الأدبيات الاقتصادية التطبيقية التي درست انتقال أثر سعر الصرف والرسوم الكمركية إلى أسعار الاستيراد، لتؤكد ضرورة التمييز بين أثر الأداتين ودرجة انتقالهما إلى أسعار المستهلكين. وتخلص إلى أن التنسيق بين سياسة سعر الصرف والسياسة الكمركية، ضمن إطار مالي منضبط ومحدد الأهداف والمدة، يمكن أن يسهم في الحد من انتقال أثر تغير سعر الصرف إلى الأسعار المحلية، شريطة مراعاة كلفة التدابير على الإيرادات العامة، وضمان انتقال منافعها إلى المستهلكين، وعدم إضعاف الحوافز اللازمة للإنتاج المحلي.

المقدمة.

يمثل سعر الصرف إحدى القنوات الأساسية التي تنتقل من خلالها الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي، ولا سيما في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة مرتفعة على الاستيراد لتلبية احتياجات الاستهلاك النهائي والإنتاج. وتزداد أهمية هذه القناة في الاقتصاد العراقي، بالنظر إلى طبيعة هيكله الإنتاجي، واعتماده على الإيرادات النفطية في تمويل المالية العامة، واتساع دور السلع المستوردة ومدخلات الإنتاج الأجنبية في تكوين العرض المحلي.

إن تعديل سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وما يترتب عليه من تغير في القيمة المحلية للعملة الأجنبية، يثير مسألة اقتصادية تتجاوز أثره المحاسبي في الإيرادات الحكومية المقومة بالدينار , إذ يمتد أثره المحتمل إلى الكلفة المحلية للواردات، وأسعار السلع النهائية، ومدخلات الإنتاج، ومن ثم القوة الشرائية للدخل النقدي.

ولا يتحدد الأثر التضخمي لمثل هذا التعديل بسعر الصرف وحده , إذ تتداخل معه الضرائب والرسوم الكمركية وتكاليف النقل والتمويل والتخزين، فضلًا عن سلوك المستوردين والوسطاء، ومستوى المنافسة في الأسواق، ودرجة انتقال تغيرات الكلفة إلى أسعار البيع النهائية.

ومن هنا تبرز أهمية النظر إلى السياسة الكمركية بوصفها أداة مالية يمكن توظيفها لتخفيف بعض الآثار السعرية المصاحبة لتعديل سعر الصرف، من دون افتراض أنها تستطيع إلغاء هذه الآثار كليًا، أو أن العلاقة بين الأداتين علاقة عكسية ثابتة.

وعلى هذا الأساس، تتناول المقالة مفهوم التكيّف المالي المقابل للتكيّف النقدي، أي استخدام بعض أدوات السياسة المالية، وفي مقدمتها الرسوم الكمركية، لامتصاص جزء من الضغوط السعرية التي قد تنتج عن تعديل سعر الصرف، مع المحافظة على التوازن بين حماية القوة الشرائية، واستدامة الإيرادات العامة، ودعم الإنتاج المحلي.

الرسوم الكمركية بوصفها أداة ذات أثر سعري شبيه بسعر الصرف.

من الناحية الاقتصادية، يؤدي انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية إلى زيادة عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة من العملة الأجنبية، ومن ثم ارتفاع الكلفة الاسمية للسلع المستوردة عند احتسابها بالدينار، مع ثبات سعرها بالعملة الأجنبية وبقية العوامل.

وفي المقابل، ترفع الرسوم الكمركية الكلفة المحلية للسلعة المستوردة من خلال إضافة عبء مالي إلى قيمتها الخاضعة للرسم. ولهذا يمكن النظر إلى الرسوم الكمركية، في سياق تحليل الكلفة المحلية للاستيراد، بوصفها متغيرًا ذا أثر سعري شبيه بسعر الصرف، أو وكيلًا سعريًا له في حدود معينة (Exchange -Rate Price Proxy).

ولا يعني هذا التوصيف أن الرسم الكمركي بديل نقدي عن سعر الصرف، أو أن الأداتين متماثلتان في آثارهما الاقتصادية. فسعر الصرف يؤثر في القيمة المحلية لمجمل المعاملات المقومة بالعملة الأجنبية، بينما ينحصر الأثر المباشر للرسم الكمركي في السلع والفئات الخاضعة له، فضلًا عن اختلاف نطاق تأثير كل منهما في الإيرادات العامة وتكاليف الإنتاج والحوافز التجارية.

فارتفاع سعر الصرف ومعدل الرسم الكمركي معًا يؤديان، مع ثبات بقية المتغيرات، إلى زيادة الكلفة المحلية الأساسية للسلعة المستوردة. كما أن تخفيض الرسم الكمركي قد يخفف جزءًا من هذه الزيادة، بحسب حجم الرسم الأصلي ومقدار التخفيض ومدى انتقال أثره إلى أسعار المستهلكين.

ومن ثم، فإن وصف الرسوم الكمركية بأنها وكيل سعري لسعر الصرف لا يُقصد به إحلال الأداة المالية محل الأداة النقدية، وإنما إبراز إمكان استخدام السياسة الكمركية في إدارة بعض الآثار السعرية المترتبة على التغير في سعر الصرف.

الأساس الأكاديمي للعلاقة بين سعر الصرف والرسوم الكمركية

تجد هذه المقاربة سندًا في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية التي تناولت انتقال أثر سعر الصرف والرسوم الكمركية إلى أسعار الاستيراد، وهي الأدبيات المعروفة بمفهوم Pass-Through.

فقد درس Mallick and Marques (2008) انتقال أثر تغيرات سعر الصرف والرسوم الكمركية إلى أسعار الاستيراد في الهند، باستخدام بيانات قطاعية خلال الفترة 1990–2001. وتبين دراستهما أن انتقال أثر سعر الصرف إلى أسعار الاستيراد كان، في المتوسط، أقوى من انتقال أثر الرسوم الكمركية، مع وجود تباين بين القطاعات السلعية. وتبرز أهمية هذه النتيجة في أنها تشير إلى أن الأداتين تؤثران في الكلفة المحلية للاستيراد من خلال قناتين مترابطتين، لكنهما غير متماثلتين بالضرورة في قوة التأثير أو درجة انتقاله إلى الأسعار النهائية.

وفي دراسة أخرى، بحث Cavallo et al. (2021) انتقال أثر الرسوم الكمركية إلى أسعار الاستيراد وأسعار التجزئة في الولايات المتحدة في سياق التغيرات في السياسة التجارية الأمريكية. وتساعد نتائجهم على توضيح أن انتقال العبء الكمركي إلى الأسعار لا يتوقف على معدل الرسم القانوني وحده، بل يتأثر أيضًا بسلوك المصدرين والمستوردين وهوامش التوزيع وظروف المنافسة في السوق. وتكتسب هذه النتائج أهمية في سياق الاقتصاد العراقي، إذ تشير إلى ضرورة التمييز بين الأثر المباشر لتغير سعر الصرف في الكلفة المحلية للاستيرادات، والأثر الإضافي للرسوم الكمركية، وبين مقدار انتقال هذين الأثرين إلى المستهلك النهائي.

وعليه، فإن توظيف السياسة الكمركية لتخفيف الضغوط السعرية المصاحبة لتعديل سعر الصرف ينبغي أن يستند إلى تقدير تجريبي خاص بتركيب الواردات العراقية وخصائص أسواقها، لا إلى افتراض مسبق بأن تخفيض الرسوم سيعادل الأثر التضخمي لتغير سعر الصرف.
ومن الناحية المنهجية، تمثل فكرة الرسوم الكمركية بوصفها وكيلًا سعريًا لسعر الصرف فرضية تحليلية تستند إلى تشابه بعض قنوات تأثير الأداتين في الكلفة المحلية للاستيراد، ولا تعني أن الأدبيات المذكورة اعتمدت بالضرورة هذا المصطلح أو أثبتت تكافؤًا كميًا بينهما.

التكيّف النقدي Monetary Adjustment والتكيّف المالي المقابل Countervailing Fiscal Adjustment

يُستخدم مفهوم التكيّف النقدي في هذه المقالة للإشارة إلى التعديل في سعر الصرف الرسمي وما يصاحبه من تغير في القيمة المحلية للعملة الأجنبية. أما التكيّف المالي المقابل، فيشير إلى إعادة معايرة بعض الأدوات المالية، بما يحد من الآثار السعرية والمعيشية غير المرغوبة لهذا التعديل.
وتكمن أهمية هذا التمييز في أن تعديل سعر الصرف قد يحقق زيادة في الإيرادات الحكومية المقومة بالدينار عند تحويل الإيرادات النفطية الدولارية، لكنه قد يرفع في الوقت نفسه كلفة الواردات والمدخلات الإنتاجية المستوردة. ولذلك، لا ينبغي تقييم الإجراء من خلال أثره في الإيرادات العامة وحدها، بل من خلال محصلته الأوسع في المالية العامة والأسعار والدخول الحقيقية والنشاط الاقتصادي.
وفي هذا الإطار، يمكن أن يتخذ التكيّف المالي المقابل صورًا متعددة، من بينها:
-تأجيل تحصيل الرسوم الكمركية على قائمة محددة من السلع الغذائية الأساسية.

-تخفيض الرسوم مؤقتًا على مدخلات الإنتاج التي تؤثر تكاليفها مباشرة في أسعار السلع المحلية.
-إعادة النظر في الأعباء الكمركية على بعض السلع الضرورية، متى ثبت أن أثرها السعري يستدعي تدخلًا مؤقتًا.
-تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيه أدوات الحماية الاجتماعية نحو الأسر الأكثر تعرضًا لتراجع القوة الشرائية.
-تعزيز الرقابة على الأسواق لمنع تحويل التسهيلات المالية والكمركية إلى هوامش ربح إضافية لا تنعكس في أسعار البيع.
وتتحدد فاعلية هذه الإجراءات بمدى اتساقها مع أهداف السياسة النقدية والمالية، وبقدرتها على الحد من الآثار التوزيعية غير المرغوبة لتعديل سعر الصرف، من دون أن تتحول إلى إعفاءات دائمة أو مصدر غير محسوب لاستنزاف الإيرادات العامة.

وبذلك، فإن (التكيّف المالي المقابل) لا يعني (التراجع)عن (التكيّف النقدي) بالضرورة، وإنما استكماله بأدوات تستهدف توزيع أعبائه بصورة أكثر توازنًا بين الخزانة العامة والمنتجين والمستوردين والمستهلكين.

الأثر التراكمي لسعر الصرف والرسوم الكمركية في المستوى العام للأسعار.
عندما ترتفع الكلفة المحلية للاستيراد نتيجة تعديل سعر الصرف، فإن الأثر لا يقتصر على السلع النهائية المستوردة، بل يمتد إلى المنتجات المحلية التي تعتمد على المواد الأولية أو المعدات أو الأعلاف أو المدخلات الوسيطة المستوردة.
وتتحدد درجة انتقال هذا الأثر إلى أسعار البيع النهائية وفقًا لعدد من العوامل، أهمها نسبة المكونات المستوردة في السلعة، ومرونة الطلب والعرض، ومستوى المنافسة، ومخزون المستوردين السابق، وسرعة تجديد المخزونات، فضلًا عن التوقعات السعرية لدى المتعاملين.
وعندما تُضاف إلى هذه الزيادة رسوم كمركية على السلع ذاتها أو على مدخلات إنتاجها، قد تتولد ضغوط سعرية تراكمية. فالمستورد يواجه زيادة في الكلفة ناتجة عن سعر الصرف، ثم يواجه عبئًا كمركيًا يرفع القيمة النهائية للسلعة. وقد تنتقل هذه الزيادة، كليًا أو جزئيًا، إلى المستهلك.

غير أن قياس الأثر الفعلي يتطلب التمييز بين الزيادة في سعر الصرف والزيادة في معدل الرسم الكمركي. فارتفاع سعر الدولار من 1,320 إلى 1,520 دينارًا يمثل زيادة بنحو 15.2% في سعر العملة الأجنبية مقومًا بالدينار، لكنه لا يعني بالضرورة أن أسعار السلع النهائية سترتفع بالنسبة نفسها, إذ يتوقف ذلك على درجة انتقال أثر سعر الصرف، ونسبة المكونات المستوردة، وتكاليف التوزيع، وهوامش الربح، وعوامل العرض والطلب.

كذلك، لا يجوز جمع نسب تغير سعر الصرف والرسوم الكمركية حسابيًا بصورة مباشرة في جميع الحالات، لأن الأثر المشترك يتحدد وفقًا لقاعدة احتساب الرسم الكمركي، والقيمة الخاضعة له، ومكونات الكلفة الأخرى. ومن ثم، فإن التقييم الاقتصادي السليم يستلزم احتساب الأثر التراكمي على أساس كل سلعة أو مجموعة سلعية، بدلًا من افتراض معدل تضخم موحد ينطبق على جميع السلع.

وتزداد أهمية هذا التحليل بالنسبة إلى السلع الغذائية الأساسية، مثل اللحوم الحمراء والدواجن والبيض، التي تحتل حصة مهمة من إنفاق الأسر. فالطلب على هذه السلع يكون أقل مرونة نسبيًا في الأجل القصير، وإن اختلفت درجة المرونة بين سلعة وأخرى وبين فئات الدخل المختلفة. ولذلك، فإن ارتفاع أسعارها قد يفرض عبئًا غير متناسب على الأسر محدودة الدخل، التي تنفق نسبة أكبر من مواردها على الاحتياجات الأساسية.

تأجيل الرسوم الكمركية بوصفه أداة لاحتواء الضغوط السعرية.

في ضوء هذه الاعتبارات، تبرز أهمية تأجيل تحصيل الرسوم الكمركية والضرائب على استيراد الحيوانات الحية المخصصة لإنتاج اللحوم الحمراء والدواجن والبيض، بوصفه تدبيرًا يستهدف دعم استقرار أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية وتخفيف الأعباء المعيشية.

ويمكن تفسير هذا التدبير من منظور التكيّف المالي المقابل، إذ يستهدف امتصاص جزء من الأثر السعري الناجم عن التعديل النقدي من خلال تخفيف العبء الكمركي أو تأجيل استيفائه. وتبرز أهميته خصوصًا عندما تكون السلع المعنية ضرورية وواسعة الاستهلاك، أو عندما تكون المدخلات المستوردة عنصرًا أساسيًا في إنتاجها المحلي.

ومع ذلك، ينبغي التمييز بين تأجيل التحصيل والإعفاء من الرسم وتخفيض معدل الرسم. فتأجيل التحصيل يخفف العبء النقدي الفوري على المستورد، وقد يقلل تكاليف التمويل والسيولة، لكنه لا يخفض بالضرورة الكلفة الاقتصادية النهائية إذا ظل الرسم مستحقًا بالكامل في وقت لاحق. أما التخفيض أو الإعفاء، فيقلل العبء الكمركي نفسه خلال الفترة المشمولة، لكنه قد يؤدي إلى خسارة إيرادات مباشرة للخزانة العامة. وبناءً عليه، فإن قياس الأثر المتوقع لأي تدبير يتطلب تحديد طبيعته القانونية والمالية بدقة، ومدته، والسلع المشمولة به، وشروط الاستفادة منه، ومدى انعكاسه على أسعار البيع النهائية.

كما ينبغي أن يقترن الإجراء بآليات تضمن انتقال منفعته إلى المستهلك، بدلًا من استحواذ حلقات الاستيراد والتوزيع على كامل الوفر المتحقق. ويتطلب ذلك متابعة أسعار الجملة والمفرد، وتكاليف الاستيراد الفعلية، وحجم المعروض، وهوامش الربح، فضلًا عن مقارنة تطور أسعار السلع المشمولة بأسعار السلع المماثلة غير المشمولة بالتدبير.
وبهذه الشروط، يمكن أن يصبح تأجيل الرسوم أو تخفيضها أداة محددة الأهداف لاحتواء الضغوط السعرية، لا مجرد إجراء إداري مؤقت ينتهي أثره عند استحقاق الرسوم المؤجلة.

حدود العلاقة بين سعر الصرف والسياسة الكمركية.

على الرغم من إمكان توظيف الرسوم الكمركية في تخفيف الأثر السعري لتعديل سعر الصرف، فإنه لا ينبغي افتراض وجود علاقة عكسية ثابتة بين الأداتين، أو أن خفض الرسوم قادر على تعويض الأثر التضخمي الناجم عن تعديل سعر الصرف تعويضًا كاملًا.
فطبيعة العلاقة بينهما تتوقف على هيكل الاستيراد، ومقدار الرسم المطبق، ودرجة الاعتماد على المدخلات الأجنبية، ونسبة المكونات المستوردة في الإنتاج المحلي، فضلًا عن مستوى المنافسة في السوق. كما أن التخفيض الواسع للرسوم قد يضعف الحماية المقررة لبعض الأنشطة الإنتاجية المحلية، ويزيد الطلب على الاستيراد، ويقلل الإيرادات العامة. وفي المقابل، فإن الإبقاء على الرسوم المرتفعة على المدخلات الإنتاجية قد يرفع كلفة المنتج المحلي ويضعف قدرته التنافسية، بما يجعل تصميم السياسة الكمركية مسألة تتطلب موازنة دقيقة بين الاستقرار السعري والإيرادات العامة والحوافز الإنتاجية.

ومن ثم، فإن الخيار الأكثر اتساقًا مع أهداف الاستقرار الاقتصادي يتمثل في اعتماد سياسة كمركية انتقائية، تميز بين السلع الاستهلاكية الضرورية، ومدخلات الإنتاج، والسلع التي تتوافر لها بدائل محلية كافية، والسلع الكمالية. كما ينبغي أن تكون التدابير محددة المدة، وخاضعة للمراجعة الدورية، ومرتبطة بمؤشرات واضحة تتعلق بالأسعار والإيرادات العامة وتكاليف الإنتاج.

ويجب كذلك ألا تتحول الرسوم الكمركية إلى بديل عن معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، أو عن تحسين الإنتاجية المحلية، أو عن تطوير البنية التحتية اللوجستية والرقابية. فالأداة الكمركية تستطيع تخفيف بعض أعباء الكلفة، لكنها لا تستطيع وحدها معالجة الاعتماد المرتفع على الاستيراد أو تقلبات الإيرادات النفطية أو ضعف تنوع القاعدة الإنتاجية.

متطلبات السياسة الاقتصادية المقترحة.

إن توظيف الرسوم الكمركية ضمن حزمة للتكيّف المالي المقابل يقتضي اعتماد إطار عملي يقوم على العناصر الآتية:

أولًا: تحديد سلة السلع ذات الأولوية المعيشية. ينبغي إعداد قائمة محددة من السلع الغذائية الأساسية ومدخلات إنتاجها، استنادًا إلى وزنها في إنفاق الأسر، ومدى توافر البدائل المحلية، وحساسيتها لتغيرات سعر الصرف.

ثانيًا: قياس الأثر السعري المتوقع لكل سلعة. يتطلب ذلك تحليل العلاقة بين سعر الاستيراد بالدولار، وسعر الصرف، والرسم الكمركي، وتكاليف النقل والتمويل والتوزيع، بما يسمح بتقدير مقدار الوفر الذي يمكن أن يحققه التخفيض أو التأجيل.

ثالثًا: تحديد طبيعة التدبير ومدته. ينبغي أن يكون واضحًا ما إذا كان الإجراء تأجيلًا للتحصيل أو تخفيضًا مؤقتًا أو إعفاءً جزئيًا، مع تحديد تاريخ بدء التطبيق وانتهائه وشروط تمديده.

رابعًا: احتساب الكلفة المالية للتدبير. ينبغي تقدير الإيرادات الكمركية التي ستتأخر أو تُفقد، ومقارنتها بالمنافع المتوقعة من الحد من الضغوط المعيشية، مع مراعاة الأثر المحتمل في النشاط الاقتصادي والإيرادات الأخرى.

خامسًا: ضمان انتقال المنفعة إلى المستهلك. لا يكفي تخفيض الرسم على الورق؛ بل يجب مراقبة أسعار البيع والتحقق من أن الانخفاض في كلفة الاستيراد ينعكس بصورة معقولة على الأسعار النهائية.

سادسًا: تعزيز الرقابة على الممارسات السعرية. ينبغي التمييز بين الزيادة المبررة بارتفاع الكلفة الفعلية والزيادة التي تستند إلى توقعات غير مؤكدة أو استغلال ظروف السوق. ويستلزم ذلك شفافية أكبر في بيانات الاستيراد والتكاليف والأسعار، من دون افتراض أن كل زيادة سعرية تمثل ممارسة مضاربية.
سابعًا: حماية التوازن المالي والإنتاج المحلي. ينبغي ألا تؤدي التدابير المؤقتة إلى تقويض الإيرادات العامة أو الإضرار غير المقصود بالمنتجين المحليين، ولا سيما في القطاعات التي تستطيع تلبية جزء معتبر من الطلب المحلي .
ثامنًا: إخضاع التدابير للتقييم الدوري. ينبغي أن تقترن السياسة الكمركية الانتقائية بمؤشرات متابعة تقيس تطور أسعار السلع المشمولة، وكميات الاستيراد، والإيرادات الكمركية، وهوامش التوزيع، ومدى انعكاس التسهيلات على المستهلكين. ويسمح هذا التقييم بتعديل نطاق التدبير أو إنهائه عندما تنتفي مبرراته الاقتصادية.

الخلاصة والاستنتاجات

تؤكد العلاقة بين سعر الصرف والرسوم الكمركية أن إدارة الاستقرار السعري تتطلب تنسيقًا بين الأدوات النقدية والمالية، لا الاكتفاء بمعالجة كل أداة بمعزل عن الأخرى. فالتعديل في سعر الصرف الرسمي قد يحقق آثارًا مالية إيجابية من خلال زيادة القيمة المحلية للإيرادات الدولارية الحكومية، لكنه قد يرفع في المقابل الكلفة المحلية للواردات ويضعف القوة الشرائية للدخول النقدية.
وفي هذه الحالة، يمكن للسياسة الكمركية أن تؤدي دورًا مكمّلًا من خلال تأجيل تحصيل الرسوم أو تخفيضها مؤقتًا على السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج الأكثر حساسية لتغيرات سعر الصرف. ويجسد هذا التوجه مفهوم التكيّف المالي المقابل، الذي يستهدف تخفيف بعض الأعباء السعرية المصاحبة للتكيّف النقدي، من دون إلغاء مبرراته أو افتراض أن التدابير الكمركية قادرة على تحييد آثاره بالكامل.
وتدعم الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بانتقال أثر سعر الصرف والرسوم الكمركية إلى أسعار الاستيراد ضرورة التعامل مع الأداتين بوصفهما مؤثرين مترابطين، لكنهما مختلفان في قوة التأثير ونطاقه. كما تؤكد أهمية التمييز بين العبء القانوني للرسم أو التغير في سعر الصرف، وبين الأثر الذي يتحمله المستهلك فعليًا بعد استجابة المصدرين والمستوردين والوسطاء وظروف المنافسة.

غير أن نجاح هذه المقاربة لا يتوقف على اتخاذ القرار المالي وحده، بل يعتمد على دقة استهداف السلع المشمولة، ووضوح مدة الإجراء، وقياس كلفته على الإيرادات العامة، ومدى انتقال منفعته إلى المستهلك، فضلًا عن فاعلية الرقابة على الأسواق.

وعليه، فإن الرسوم الكمركية يمكن أن تعمل بوصفها أداة مالية لامتصاص جزء من الصدمة السعرية التي يولدها تعديل سعر الصرف، شريطة أن تُصمَّم ضمن إطار متكامل للتكيّف المالي المقابل، يستند إلى التقييم الكمي والمراجعة الدورية والانضباط المالي.

وفي نهاية المطاف، لا يُقاس نجاح السياسة الاقتصادية بقدرتها على تعديل سعر الصرف أو زيادة الإيرادات العامة فحسب، بل بقدرتها أيضًا على إدارة الآثار التوزيعية لهذه التعديلات، وحماية القوة الشرائية للأسر، والحفاظ على استمرارية الإنتاج المحلي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على أسس مستدامة.

المقومة بالدينار عند تحويل الإيرادات النفطية الدولارية، لكنه قد يرفع في الوقت نفسه كلفة الواردات والمدخلات الإنتاجية المستوردة. ولذلك، لا ينبغي تقييم الإجراء من خلال أثره في الإيرادات العامة وحدها، بل من خلال محصلته الأوسع في المالية العامة والأسعار والدخول الحقيقية والنشاط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يمكن أن يتخذ التكيّف المالي المقابل صورًا متعددة، من بينها:

-تأجيل تحصيل الرسوم الكمركية على قائمة محددة من السلع الغذائية الأساسية.

-تخفيض الرسوم مؤقتًا على مدخلات الإنتاج التي تؤثر تكاليفها مباشرة في أسعار السلع المحلية.

-إعادة النظر في الأعباء الكمركية على بعض السلع الضرورية، متى ثبت أن أثرها السعري يستدعي تدخلًا مؤقتًا.

-تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيه أدوات الحماية الاجتماعية نحو الأسر الأكثر تعرضًا لتراجع القوة الشرائية.

-تعزيز الرقابة على الأسواق لمنع تحويل التسهيلات المالية والكمركية إلى هوامش ربح إضافية لا تنعكس في أسعار البيع. وتتحدد فاعلية هذه الإجراءات بمدى اتساقها مع أهداف السياسة النقدية والمالية، وبقدرتها على الحد من الآثار التوزيعية غير المرغوبة لتعديل سعر الصرف، من دون أن تتحول إلى إعفاءات دائمة أو مصدر غير محسوب لاستنزاف الإيرادات العامة. وبذلك، فإن (التكيّف المالي المقابل) لا يعني (التراجع) عن (التكيّف النقدي) بالضرورة، وإنما استكماله بأدوات تستهدف توزيع أعبائه بصورة أكثر توازنًا بين الخزانة العامة والمنتجين والمستوردين والمستهلكين.

المراجع

1. البنك المركزي العراقي. (د.ت.) *النشرات والتقارير المتعلقة بأسعار الصرف والتطورات النقدية*، بحسب البيانات الرسمية المتاحة للفترة محل الدراسة.

2. صالح، مظهر محمد. (2026، 7 أكتوبر) *الاستقرار النقدي والمالي في العراق: إدارة الصدمة قبل وقوعها وخيارات التكيّف الاقتصادي*. شبكة الاقتصاديين العراقيين.

3. وزارة المالية العراقية. (2010). *قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010*.

4. Mallick, S., & Marques, H. (2008). Pass-through of exchange rate and tariffs into import prices of India: Currency depreciation versus import liberalization. *Review of International Economics, 16*(4), 765–782.

5. Neiman, B., & Tang, J. (2021). Tariff pass-through at the border and at the store: Evidence from US trade policy. *American Economic Review: Insights, 3*(1), 19–34

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.





عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600